تقدير ليقيما له عند الجمهور توجيهان آخران وهي مكسورة وفتحها لغة ويسكن
مع الواو والفاء وتخص قليلا بعضهما وبغى ولما أنت طالبة أخرى لا تحصل إلا حين تجتمع
الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ما هو كلكت تحذف كما هو
كيف وإما تخلص لها وإما التي صدّها إلى بطلبها تركك الفعل الوجود على
اختلاف فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك أي ترك الفعل المذكور فخلص
عليه لو إن كان تركا وهي عن كلام لم يرد بخلاف جميع صنع المصنف على المذكور
لكن دخولها على الكلم أقل من دخول اللام عليه وقد يفصل بينها وبين معمولها
فيقال إن زيدا لتضرب كلم المجازاة المجازاة هي الجزاء على الأمر الكلام
يقتضي الجزاء فأضافه الكلم إلى المجازاة كإضافة الأدوات في قولهم أدوات
الشرط فدخل على الفعلين أي يجوز دخولها على الفعلين كما سيعلم من بيان أن
الجزاء قد يكون جملة اسمية سببية الأولى وسببية الثاني أي معلولة الثاني
لا عليته على قياس استعمال اللامي المسبب سببه الكحل وكان السبب الذي الحق
به الباء المصدرية كان بمعنى سببي على سبيل الحذف والإيصال ولم يقل سببية
الأول للثاني مع أنه الحاضر سببيها على أن كلمة الشرط لها نسبة إلى الشرط تجعله
فيه ونسبة إلى الجزاء يعلق بها فيه وبهما بين الشيئين اقتضتهما كما كان لمتى في
الاسم والخبر وصار كالمعلل لأن فيها اقتضاءها استدلا اليه وسندا فمن قال الحرف
الشرط ضعيف فلا يستطيع عملين لم يأت بشيء وإن بنى على الحكم بأن كلمة
الشرط عاملة في الشرط والشرط في الجزاء أو إن الشرط مجرور محلا بالجزاء
ومنهم من قال بهما سببان فإن فلك لاختلافهما إن السببي في الشرط والشرط
السببية التي في الجزاء فكيف يصح جعل الفعلين سببيا وقلت السببيان جزاء
منهوي الفعلين وليس كون تلك الحكم السببية الفعل الأول سببية الفعل
الثاني لأن وضعها لذلك بل لأنها وضعت بسبيل لفعل أي فعل كان فعلا أو جملة
اسمية وبيانه أي الفعلان شرطا وجزاء وفي التسهيل إن الشرط والجزاء اسما

الجملتين

وهو الصواب يشهد له الفرق وإن الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية
إذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل إذا كان جملة فعليه والمراد
بسببية الأول للثاني ما هو أعم من السببية لحقيقة أو الإعانة كما في قولك إن تشتري
أكرمك وكون كلمات الشرط للسببية هو المشهور بين النحاة حتى إذا الشرطية
يدل بأن الحكم بها على السببية للاختيار بالجزاء ولهذا سمية الثانية جزاء
وحقق الرضي أن سد لولا لكم الشرط لا يريد على كون الشرط ملزوما للجزاء بأن
يكون الجزاء سببا للشرط كقولك إن كان النهار موجودا كان الشمس طالعة فيه
أن الظاهر أنه لا يريد على الاتصال سواء كان لزوما أو لا يكون الاتصال
على سبيل الاتفاق الآن يقال لا يفهم أهل العرف والمحاورات من اللزوم
الاتصال والمفرق علم آخر ولم يذكر المصنف هنا الاعتراض المذكور
فنحن نسوق لها في أثناء شرح ما ذكرنا إنشاء الله تعالى ونقدمك هنا ما هو
من خصائص الفن التي هي مهمة الباب فاعلم أن تتفرد من بين الجوازم بكلمات
الشرط بجوان يدخلها على اسم بعده فعل هو الشرط الكان الاسم فاعل لذلك الفعل
نحو إن يومًا مر بخالد من يومًا سار سير ومفسر الشرط الكان غير الظرف
نحو إن زيدا ضرب وإن زيدا ضربت ولا يقول إن زيدا ضربت إلا في الضرورة ولا
يجوز دخولها على اسم ليس بعده فعل فلا يقول إن زيد خارج ولا يجوز أن يكون
الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا إلا بسبيل الشذوذ نحو ما أنا الربح تقتلها
قيل وإذا كان المفسر مضارعا مجزوما سواء كان مفسر الشرط كما عرفت أو مفسر الجزاء
نحو إن يقم زيد يقم أو يقم زيد يقم مفسر بفعل محذوف والأصل يقم زيد وكذا إن يضربني
زيدا اضرب أو اضربه سواء كان الأكثر جعل الجملة المذكورة جزاء ويدخول الفاء على
الاسم وفيه استغناء عن حذف الفعل أو يجزم المضارع حينئذ لأن الفاء تمنع عن
الجزم لا يقتضيه أيضا على أن حذف الشرط والجزاء معا في الشعر أسهل مع القرينة
نحو قوله قالت سات الهم يا سلمى وإن كان معرضا مقلا قالت وإن يعجل فحذف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)